

## التحرك العربي لمواجهة قرار الإدارة الأمريكية بشأن القدس

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، في جلسته المنعقدة برئاسة جمهورية جيبوتي، في مقر الأمانة العامة بالقاهرة يوم الخميس 1 فبراير/ شباط 2018، استكمالاً لأعمال دورته غير العادية بشأن قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها، التي عقدت يوم 9 ديسمبر/ كانون الأول 2017، وتنفيذاً للقرار رقم 8221 الصادر عن تلك الدورة،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على كافة المستويات بشأن مدينة القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، بما فيها ما يتعلق بمواجهة الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل البعثات الدبلوماسية إليها،
- وإذ يؤكد عزمه مواصلة التحرك لمواجهة قرار الولايات المتحدة المشار إليه، والتوجهات المماثلة المخالفة لقواعد القانون الدولي،
- وإذ يؤكد عزمه على مساندة دولة فلسطين في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى الاستيلاء على مدينة القدس الشريف واستكمال تهويدها وسرقة هويتها العربية الإسلامية والمسيحية،
- وبعد استماعه إلى الإيجاز الذي قدمه معالي السيد أيمن الصفدي وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية، رئاسة الدورة (28) للجنة العربية، ورئيس لجنة مبادرة السلام العربية، حول نتائج اجتماع الوفد الوزاري المشكل بموجب قرار مجلس الجامعة السابق، والذي انعقد في عمان بتاريخ 6 يناير/ كانون الثاني 2018، والجهود والاتصالات التي قام بها الوفد الوزاري،
- وبعد استماعه أيضاً إلى الإيجاز الذي قدمه معالي د. رياض المالكي، وزير الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين، حول آخر التطورات السياسية والميدانية التي أعقبت قرار الإدارة الأمريكية بخصوص القدس،
- وكذلك الاستماع إلى مداخلة معالي الأمين العام ومداولات أصحاب المعالي رؤساء وفود الدول الأعضاء،

### يقرر

- 1- الترحيب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة على أساس "الاتحاد من أجل السلم"، رقم A/RES/ES-10/19، الصادر بتاريخ 21

- ديسمبر/ كانون الأول 2017، الذي أكد على أن أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبها الديمغرافية، ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعا جميع الدول للامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف عملاً بقرار مجلس الأمن 478 (1980)، والذي أكد أيضاً على أن مسألة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي يجب حلها عن طريق المفاوضات وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- 2- إعادة التأكيد على رفض أي قرار يعترف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ونقل البعثات الدبلوماسية إليها، لمخالفته قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، واتخاذ جميع الإجراءات العملية اللازمة لمواجهةته والحيلولة دون اتخاذ أي قرارات مماثلة، وذلك تنفيذاً لقرارات القمم والمجالس الوزارية العربية المتعاقبة.
- 3- تأييد ودعم قرارات فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، وكافة قرارات الأطر القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، والعمل مع دولة فلسطين على تحقيق الهدف من تلك القرارات على كافة الصعد.
- 4- إعادة التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق مبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها والتي نصت على أن السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وحل قضيتهم بشكلٍ عادل وفق مبادرة السلام العربية لعام 2002 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948. ورفض أي صفقة أو مبادرة لحل الصراع لا تتسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط.
- 5- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كافة أشكال النضال ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك المقاومة الشعبية السلمية، وتسخير الطاقات العربية الممكنة لدعمها.
- 6- العمل مع الأطراف الدولية الفاعلة لتأسيس آلية دولية متعددة الأطراف، تحت مظلة الأمم المتحدة، لرعاية عملية السلام، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية ومحددة بإطار زمني، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967.

- 7- تبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والعمل على حشد التأييد الدولي لهذا التوجه، وتكليف المجموعة العربية في نيويورك بعمل ما يلزم بهذا الشأن.
- 8- العمل المباشر مع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين، من خلال زيارات واتصالات ثنائية ومتعددة الأطراف لحثها على الاعتراف بدولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية التي تعتبر جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية، وذلك كأساس ورافعة لعملية السلام، وشرح الأهمية الاستراتيجية لمثل هذا الاعتراف في تعزيز فرص السلام والأمن في الشرق الأوسط والعالم.
- 9- تبني ودعم حق دولة فلسطين بالانضمام إلى المنظمات والمواثيق الدولية بهدف تعزيز مكانتها القانونية والدولية، وتجسيد استقلالها وسيادتها على أرضها المحتلة.
- 10- دعم الجهود والمساعي الفلسطينية الهادفة إلى مساءلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الإجراءات والتشريعات العنصرية التي تتخذها لتقنين نظامها الاستعماري وإدامته، وتقديم المساندة الفنية والمالية اللازمة لهذه المساعي الفلسطينية.
- 11- التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى مقاطعة ووقف جميع أشكال التعامل مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته غير القانونية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك حظر استيراد منتجاتها أو الاستثمار فيها، بشكل مباشر أو غير مباشر لمخالفتها للقانون الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.
- 12- الإشادة بمؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، الذي عقد في القاهرة 17-18 يناير/ كانون الثاني 2018، والعمل على تحقيق توصياته لحماية القدس الشريف والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم للمدينة والأماكن المقدسة فيها، ودعم صمود أهلها بكافة الأشكال. وتبني اقتراحه بأن يكون عام 2018، عاماً للقدس الشريف.
- 13- تثمين جهود البرلمان العربي وتحركاته الفاعلة لحماية القدس ونصرة القضية الفلسطينية، ودعوة جميع البرلمانات العربية إلى التحرك الفاعل مع نظيراتها حول العالم لمواجهة تبعات وأثار القرار الأمريكي الأخير بشأن القدس، والخطط الإسرائيلية الهادفة إلى النيل من مكانة وهوية القدس الشريف.
- 14- دعوة الفصائل والقوى الفلسطينية إلى سرعة إتمام المصالحة الوطنية وفق اتفاق القاهرة الموقع في مايو/ أيار 2011 وآليات وتفاهات تنفيذها وأخرها اتفاق القاهرة 2017، وتمكين

حكومة الوفاق الوطني من تحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، وإجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن، وذلك لتحقيق الشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. والإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية الفلسطينية، ودعوتها للاستمرار في جهودها البناءة بهذا الشأن.

15- رفض وإدانة محاولات إنهاء أو تقليص دور وولاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، من خلال الحملات الإسرائيلية الممنهجة ضدها. والتحذير من خطورة أي قرار من أي دولة ينقص أو يخفض من الدعم المالي للوكالة. ودعوة المجتمع الدولي إلى الالتزام بتفويض الوكالة وتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازنتها وأنشطتها على نحو مستدام يمكنها من مواصلة القيام بدورها في تقديم الخدمات الأساسية لضحايا النكبة، باعتبار ذلك حق يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء به وفقاً لمبادرة السلام العربية لعام 2002 ولقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948، بما يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

16- الطلب من الوفد الوزاري المُشكل بموجب قرار مجلس الجامعة الوزاري رقم 8221، مواصلة جهوده واتصالاته، وتقديم تقريره لمجلس الجامعة القادم.

17- توجيه الشكر للدول والمنظمات التي اتخذت مواقف رافضة للقرار الأمريكي بخصوص القدس، وداعمة للسلام العادل والشامل الذي يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، التزاماً بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

18- أخذ العلم بالخطة الإعلامية المقترحة من الأمانة العامة لتنفيذاً للبند الثامن من القرار 8221 وإحالتها إلى مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين لدراستها ثم رفعها إلى اجتماع مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في دورته العادية (149) في 6 و 7 مارس/ آذار 2018.

19- تكليف الأمانة العامة، ومجالس السفراء العرب، والمجموعات العربية في المنظمات الدولية، بمتابعة تنفيذ فقرات هذا القرار مع كافة الأطراف ذات الصلة، ورفع تقارير إلى المجلس قبل اجتماعه القادم.

20- إبقاء مجلس الجامعة في حالة انعقاد، للتحرك على ضوء التطورات والمستجدات في قضية القدس الشريف والدفاع عنها وحمايتها.

(ق: رقم 8222 - د.غ.ع.م - 2018/2/1)